

الفصل السابع

تطور النشاط السياسي في شطري اليمن

الثورة في جنوب اليمن :

تفجرت الثورة في جنوب اليمن في الرابع عشر من أكتوبر ١٩٦٣م، انطلقت من جبال ردفان، حيث قام الثوار بقطع المواصلات البرية، وأعلنوا الثورة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني، وكان رد الفعل البريطاني القيام بغارات جوية، وقصف مدفعي شمل كل مناطق الثوار، وبتضامن القوى الوطنية في عدن، ولحج، والموالق، ويافع، وحضرموت توسع نطاق الثورة ضد الإنجليز، وكان لا بد للإنجليز من أن يلجؤوا إلى المناورة السياسية.

كلف المندوب السامي السيد / عبد القوي مكاوي بتشكيل الحكومة، وبعد مشاورات مع المجلس التشريعي والشخصيات العدنية تم تشكيل الحكومة من شخصيات معادية للاستعمار الإنجليزي، وأصدر بياناً قال فيه : "إن بريطانيا دولة أجنبية غزت بلادنا بقوة الحديد والنار، ويجب أن تغادر بلادنا من دون تسويق"^(١)، ورفض مكاوي مقابلة المندوب السامي بعد هذا البيان الحاد، كما رفض حضور جلسات المجلس الأعلى الاتحادي، وتوتر الخلاف بين رئيس الوزراء والمندوب السامي البريطاني، فقررت بريطانيا عقد مؤتمر لجميع الأحزاب السياسية في المنطقة في لندن وحضره جميع الأحزاب، وفشل المؤتمر، وتحركت الأحداث من جديد، اغتيل رئيس المخابرات البريطانية، ورئيس المجلس التشريعي البريطاني بعدن، مما استدعى إلى إعفاء عبد القوي مكاوي من منصبه وتعليق الدستور وإخضاع مسؤولية الحكم في عدن للمندوب السامي مباشرة^(٢)، وكان ذلك الأمر نهاية حقبة وبداية عهد جديد.

(١) عبد الله أحمد النور، وثائق بمنية، الجنوب اليمني من الاحتلال إلى الاستقلال، القاهرة، مطبعة المدني، ط١،

١٩٨٦م، ص ٢٨٩.

(٢) عبدالله أحمد النور، مصدر سابق، ص ١٩٦.

وكان عبد القوي مكاوي وقادة حزب الشعب الاشتراكي يتحاشون اللجوء إلى القوة، ومن ثم أنشئت منظمة التحرير سنة ١٩٦٥م وتضم معظم أحزاب المعارضة، وانضمت إليها الجبهة القومية للتحرير ويقول زعماء (الجبهة القومية للتحرير) أنهم كانوا ينوون تحرير البلد وتصفية الماضي بينما زعماء (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل) يعطون الأولوية للتحرر السياسي، فكان الخلاف حول المنهج السياسي بعد طرد الاستعمار، مما أدى إلى إنهاء التحالف في الثالث عشر من شهر يناير ١٩٦٦^(١)، أما جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل فقد أناطت نفسها بمليشيات عهد إليها النضال المسلح.

وكان نشاطها الدبلوماسي واسع النطاق في الخارج خاصة في "هيئة الأمم المتحدة" وانضم عبد القوي مكاوي إلى جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل، واتسع نطاقها الشعبي، فاستدعت السلطات البريطانية عبد القوي مكاوي لتشكيل حكومة جديدة في عدن فطلب شروطاً تنفذ تحت مظلة الأمم المتحدة والجامعة العربية، ومنح جنوب اليمن الاستقلال وتقرير المصير، فلم تقبل بريطانيا بهذه الشروط.

وفي عام ١٩٦٦م وافقت بريطانيا على قبول لجنة الأمم المتحدة بالوصول إلى عدن، وعرضت على حكومة الاتحاد الاستقلال عام ١٩٦٨م، فرفضت حكومة الاتحاد الاستقلال، وبوصول وزير خارجية بريطانيا إلى عدن عقد اجتماع مع أعضاء مجلس الاتحاد، وعرض عليهم موافقة بريطانيا بمجيء بعثة الأمم المتحدة أنها في طريقها إلى عدن، وعرض عليهم الاستقلال في الثلاثين من نوفمبر عام ١٩٦٧ على أن تبدأ السلطات البريطانية في تسليم مقاليد الحكم إلى حكومة الاتحاد خلال الفترة الانتقالية^(٢). ومن ثم عملت السلطات البريطانية على إعادة تنظيم الجبهة القومية كحليف جديد ضد جبهة التحرير، ودعت أبرز عناصرها وهم (قحطان

(١) د. محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي، ترجمة (د. الباس فرح وآخر)، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٨، ص ٥٨٠.

(٢) د. محمد عمر الحبشي، مصادر سابق، ص ٥٨١.

الشعبي، وعبد الفتاح إسماعيل، وسيف الضالعي) لوضع خطة جديدة تستمد الجبهة القومية بموجبه مساعدات مادية ومعنوية وتسهيلات من بريطانيا، وكان القصد من ذلك توجيه ضربة نهائية لجبهة التحرير والمنظمات المتحالفة معها، وكذلك طلب منهم التعاون مع المخابرات الإنجليزية^(١).

وكانت دبلوماسية مكايي تتجه نحو المنظمات الدولية، ونشر تصريحات تؤكد أن جبهة التحرير تعتبر الممثل الشرعي لشعب الجنوب، وكان يطالب بقيام حكومة ائتلافية تشمل كل المنظمات، وكانت بريطانيا تعتبر مكايي صنيعاً لعبد الناصر، لذلك كانت تعمل على حرمانه من المشاركة السياسية في مستقبل اليمن الجنوبي عن طريق دعم الجبهة القومية بديلة عن جبهة التحرير التي انضم إليها عبد القوي مكايي، وكانت مصر تدعم جبهة التحرير، وكانت الجبهة القومية على خلاف مع حكومة صنعاء والقاهرة، وسيطرت الجبهة القومية على الموقف، وتم الاتفاق بين بريطانيا وممثلين عن الجبهة القومية على أن تقوم بريطانيا بالاعتراف بالجبهة القومية بديلاً عن جبهة التحرير.

وتم تحديد يوم الاستقلال وحضور مؤتمر جنيف^(٢)، وتم تحديد ممثلين عن الجبهة القومية لحضور مؤتمر جنيف وهم (قحطان محمد الشعبي، وعبد الفتاح إسماعيل، وسيف أحمد الضالعي) وآخرون، وغادر الوفد متجهاً إلى جنيف عن طريق القاهرة، وتم الاتفاق في جنيف على :

تحديد يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧ م يوماً للاستقلال وتأسيس دولة مستقلة تسمى جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية تتزعمها الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني، وتعترف حكومة بريطانيا بجمهورية اليمن الشعبية منذ يوم الاستقلال، وستكون علاقات دبلوماسية بين بريطانيا، وجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية طالما وأن الدولة المستقلة ستلتزم بميثاق فينا لعام ١٩٦١ م. وسوف ينظم القانون العلاقات بين القطرين أثناء تعيين السفراء، وسوف تعمل المملكة المتحدة على تأييد طلب انضمام اليمن

(١) عبدالله أحمد النور، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

(٢) عبد الله أحمد النور، مصدر سابق، ص ٣٠١.

الجنوبي إلى الأمم المتحدة، وبعد يوم الاستقلال لن يكون هناك أي مسؤولية دولية لبريطانيا تجاه اليمن المستقل، وتلتزم جمهورية اليمن بالمعاهدات الدولية تجاه الأمم المتحدة، وتلغى كل المعاهدات السابقة ليوم الاستقلال والتي كانت ملتزمة بها حكومة بريطانيا.

واعتباراً من يوم الاستقلال يملك اليمن الجنوبي جميع حقوق الأراضي، والإدعاءات التي كانت تخضع من قبل لبريطانيا وتبقى القوانين البريطانية التي لا تتعارض مع السلطة اليمنية الجديدة حتى تتم الإجراءات القانونية لحكومة بريطانيا لإلغائها بواسطة أمر من مجلس جلالة الملكة المسئول عن ذلك. وتعتبر جميع الحقوق والمسؤوليات والالتزامات الموجودة في أراضي الجمهورية قبل يوم الاستقلال حقوقاً ومسؤوليات الجمهورية على شرط أن لا يلحق الضرر بحقوق حكومة الجمهورية لتنفيذ أي رأي، أو موقف ناتج عن ذلك، وعدم إلحاق الضرر بممتلكات الدبلوماسيين في عدن، وتقوم بريطانيا بتسليم الوثائق والتقارير والدراسات والخرائط التي كانت تحت رعايتها إلى حكومة اليمن الجنوبي، ولاسيما القضايا المتعلقة بالحدود اليمنية، وتم التوقيع على الوثيقة بين ممثل الجبهة القومية (قحطان الشعبي) وممثل الحكومة البريطانية "شاكتون" الوزير بلا وزارة^(١). وما يخص جزر كوربا موربا، قامت الحكومة البريطانية بتسليمها إلى سلطنة مسقط وعمان بمعاهدة تحلي بين السلطة البريطانية والسلطان قابوس في (١٥ نوفمبر ١٩٦٧)، وبعودة الوفد اليمني من جنيف تم إعلان الجمهورية يوم (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م) وتم تشكيل أول حكومة للجبهة القومية، وتم تعيين (عبد الفتاح إسماعيل) وزيراً للثقافة والإرشاد وشؤون الوحدة اليمنية.

علق السيد عبد القوي مكاوي على هذه الاتفاقية بأنها مبرمة بين النظام البريطاني والجبهة القومية تعتبر تجاهلاً لجميع قرارات جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة التي نصت على ضرورة تكوين سلطة تمثل الشعب عن طريق الانتخابات الحرة مع اشتراك جميع الفئات المختلفة من القوى الوطنية، وتعتبر اتفاقية جنيف

(١) عبدالله أحمد الثور، مصدر سابق، ص ٣٠١.

وثيقة استقلال لكنها لم تشر إلى التزامات بريطانيا المالية نحو المنطقة لذلك قد تخلصت بريطانيا من دفع (مائة وعشرة مليون جنيه استرليني) سبق أن التزمت بدفعها، بل إن اتفاقية جنيف لم تشر إلى التزامات الحكومة البريطانية نحو آلاف من الموظفين المدنيين والعسكريين الذي عملوا في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية لوقت طويل خلال الحكم البريطاني^(١).

ويشير عبد القوي مكايي أن البنود السرية التي تم الاتفاق عليها لم يعلن عنها بين بريطانيا والجمهورية القومية وهي : عدم الاعتراض على السفن الإسرائيلية المحملة بالبترول والبضائع داخل المياه الإقليمية لجمهورية جنوب اليمن، في نفس الوقت تنازلت الجبهة القومية في جنيف عن جزر كوربا موربا، وجزر أخرى قريبة منها لغرض تسليمها هدية لسلطنة عمان، وتم الاتفاق أيضاً على إبقاء الجنوب اليمني ضمن منطقة الجنيه الاسترليني، وكذلك عدم التعرض لشركة (بي بي للبترول) وهي من أكبر الشركات الاحتكارية في عدن، وبالفعل يؤكد مكايي أن هذه الشركة لم تؤمم في ظل ضجيج الشعارات الماركسية في الوقت الذي كان فيه النظام يصادر حوانيت، ومطاعم، ومساكن صغار المواطنين في الجنوب وقوارب الصيد^(٢).

وفي عام ١٩٦٨م بدأت مظاهر الصراع بين أعضاء الحكومة، فريق ينادي بالإسراع نحو منح الحزب الطليعي فكرة سيطرة العمال والفلاحين، وتحجيم مهام الجيش والأمن والجهاز الإداري، وآخرون كان طرحهم قائماً على اتخاذ إجراءات مرحلية نظراً للأوضاع المتردية في المنطقة، والعمل في إطار مؤسسات الدولة القديمة مع تطعيم بعض الإدارات في الجيش والأمن بعناصر جديدة، وفي الثامن من مارس ١٩٦٨م قررت الحكومة، اجتماع المؤتمر الرابع للجبهة القومية في (زنجبار) وانتهى على ما يلي : إعادة بناء التنظيم السياسي في كافة القطاعات المدنية والعسكرية

(١) عبد القوي مكايي، اليمن الجنوبي إلى أين "التحربة والخطأ والبديل المنشود" لبنان، دار صوت العرب،

١٩٨٧م، ص ٢٦٣.

(٢) عبد القوي مكايي، مصدر سابق، ص ٢٦٤.

ليتناسب مع روح التحول الاجتماعي. والعمل على الإسراع في تكوين مجالس محلية، ومجلس شعبي أعلى، ودعم وتثقيف وتسليح الحرس الشعبي وإقامة ميليشيات شعبية من العمال، والفلاحين، والطلاب، وإجراء إصلاح زراعي جذري يتناسب مع مصالح الجماهير الكادحة، وتطهير مؤسسات الدولة الإدارية والعسكرية وضرورة التفاعل والانفتاح مع كافة تجارب الأنظمة الاشتراكية والوقوف ضد كل محاولات الإمبريالية والاستعمار^(١).

وفي العشرين من مارس ١٩٦٨م تحرك الجيش واحتل مبنى الإذاعة وأغلق شوارع عدن، واعتقل مجموعة كبيرة من عناصر الجناح اليساري، وحاصروا مقر قحطان الشعبي، وطلبوا منه تشكيل حكومة جديدة مع انتهاج سياسة جديدة، ووقفت الجبهة القومية ضد الانقلاب، وأعلن قحطان الشعبي بمبادرة مصالحة بين الجيش والجبهة، فعاد العسكريون إلى ثكناتهم، وأطلق سراح المعتقلين ودخلت الجبهة فيما بعد مرحلة التصفية الدموية من أجل البقاء^(٢).

وفي الرابع عشر من مايو ١٩٦٨م تأزم الموقف الحكومي عند بدء التشهير بالحكم، وكان رد الفعل في المقابل هو تحذير الجناح اليساري من تشدده في اتجاهاته، وتحولت الأزمة إلى صراع فكري وتصفيات دموية، كان سبب ذلك مقتل أحد الضباط القوميين في مدينة الشعب على يد الجناح اليساري المتطرف، فتحول الصراع السياسي إلى صراع دموي^(٣).

وفي الخامس عشر من مايو ١٩٦٨م تحركت وحدات عسكرية من الجيش لوقف حركة التمرد في المحافظة الثالثة، وخروج بعض أعضاء الحزب من جناح اليسار على الحكومة، وأصدر رئيس الجمهورية قحطان الشعبي بياناً وصف المتمردين بأنهم "انتهازيون، يساريون، لا يختلفون عن أعداء الثورة اليمنيين المتطرفين" واستطاع الجيش المؤيد لقحطان القضاء على التمرد في محافظة (أبين)

(١) عبدالله أحمد الثور، مرجع سابق، ص ٣١١.

(٢) عبدالقوي مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٧١.

(٣) عبد القوي مكاوي، مرجع سابق، ص ٢٧٢، انظر أيضاً: د. أحمد عطيه المصري، تجربة اليمن الديمقراطية، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م، ص ٥٤٢ - ٥٥١.

وتمكن زعيم الحركة (سالم ربيع علي) من الفرار إلى الشمال، وفي الشمال أعلن الجناح اليساري النضال ضد قحطان الشعبي.

وفي عام ١٩٦٩م أصدرت الحكومة قراراً يقضي بتأميم المؤسسات الاحتكارية للرأسمال الأجنبي، البنوك، شركات التأمين، شركات الملاحة، شركة النفط، شركات التوزيع، التجارة الخارجية، وغيرها. وإقامة مؤسسة اقتصادية للقطاع العام لتحرير الاقتصاد الوطني من التبعية، والاحتكارات، والارتباط بالرأسمال الأجنبي، والاعتماد على مصادرها الذاتية، وأصدرت الحكومة قانون الإصلاح الزراعي، وتوزيع الأراضي للفلاحين، والمعدمين، والعمال الزراعيين وإنشاء جمعيات زراعية تكفل تطوير الإنتاج والاكتفاء الذاتي.

وفي الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٩م أطيح بقحطان الشعبي، وفضل عبد اللطيف وآخرين، وتولى السلطة الجناح اليساري في الجبهة القومية سالم ربيع علي، محمد علي هيثم، عبد الفتاح إسماعيل، علي ناصر محمد وغيرهم وتغير اسم الجمهورية إلى "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"^(١).

العرب وحصار "صنعاء" ١٩٦٨م

في الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م أعلن راديو صنعاء عن الإطاحة بالرئيس السلال وتكوين مجلس جمهوري من ثلاثة أعضاء عبد الرحمن الإرياني رئيساً، وعضوية كل من أحمد محمد نعمان، ومحمد علي عثمان، وكان هؤلاء الثلاثة ضمن الذين قام عبد الناصر باحتجازهم في القاهرة بناءً على طلب السلال، وكانوا من ضمن المؤيدين لفكرة السلام، والمصالحة مع الملكيين والدولة السعودية، وقد صرح الإرياني في اليوم التالي مباشرة بأنه ستجرى مباحثات مع كل من الملكيين وزعماء القبائل ولم تستطع السعودية إقناع دولة المنفى الممثلة بالإمام البدر والقبائل المحيطة به على الحوار مع الجمهوريين وأصر نائب الإمام البدر محمد بن الحسين على شن هجوم ضد صنعاء.

(١) عبدالرحمن سلطان، الثورة اليمنية، وقضايا المستقبل، القاهرة، دار مرجان، ١٩٧٩م، ص ٩٩.

وفي الثالث والعشرين من نوفمبر قدم أحمد محمد نعمان استقالته من عضوية المجلس الجمهوري الرئاسي، بسبب عدم بذل الحكومة الجمهورية محاولة لعقد مباحثات السلام الموعودة باعتبار أن الحكومة تتهياً لاستئناف القتال^(١).

أما الملكيون فقد أسرفوا في تفسير حركة الخامس من نوفمبر بأنه انشقاق حاد في صفوف الجمهوريين، مضافاً إلى انسحاب القوات المصرية فتشجعت القوات الملكية على شن هجوم عنيف على صنعاء^(٢) وتقدم الأمير (محمد بن الحسين) بقواته النظامية، ورجال القبائل الموالية للزحف نحو صنعاء وحصارها، وكانت فكرة استباحة صنعاء دافعاً قوياً لجذب القبائل واستمالتهم، وكان لدى القوات العسكرية الملكية الكثير من الأسلحة الصغيرة، ومدافع الموتر، وعدد قليل من المدافع، وكان يبلغ عدد المرتزقة من الأوروبيين والعرب ما يقارب (ثلاثمائة فني وعسكري) وكانوا يحملون الأسلحة المعقدة^(٣).

ونتيجة لرحيل القوات المصرية فقد استطاع الملكيون إغلاق كل الطرق الخارجية المؤدية إلى العاصمة ليبدأ بذلك حصار صنعاء لمدة سبعة أيام، ففي الأيام الأولى من شهر ديسمبر زحف الملكيون نحو الجبال المحيطة بصنعاء، ومن خلالها تمكنوا من قصف صنعاء بمدفيعيتهم وقنابلهم. وفي الثامن عشر من ديسمبر ١٩٦٧م صدر قرار جمهوري بتعيين الفريق حسن العمري عضو المجلس الجمهوري وكان في القاهرة، وبعد وصوله إلى صنعاء أخذ حسن العمري سلطات الحاكم العسكري عندما عين قائداً عاماً للقوات المسلحة، فأصدر قراراً بحظر التجول، ونظم مواطني صنعاء في كتائب وجماعات، وحطم المباني التي تعوق إطلاق النار، وأعدم الكثير من الذين اتهموا بالخيانة، واستطاع تعبئة الشباب في فرق سميت "المقاومة الشعبية" ووزع عليهم الأسلحة الخفيفة التي وصلت من الاتحاد السوفياتي في أواخر شهر ديسمبر ١٩٦٧م مع طائرات سوفياتية، ووصل عدد هذه المجاميع الشبابية إلى ما يزيد

(١) إدجار أوبالانسي، الحرب في اليمن "ترجمة عبد الخالق لاشين" جامعة قطر، الدوحة، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، ١٩٨٥م، ص ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) د. محمد إبراهيم الحلوة، مرجع سابق، ص ١٤١-١٦٦.

(٣) إدجار أوبالانسي، مرجع سابق، ص ٢٨٤.

عن (عشرة آلاف رجل) في العاصمة وحدها، وسيطرت وحدات الجيش النظامي على المواقع المختلفة خارج أسوار المدينة بما في ذلك جبل نغم المطل على صنعاء، وترك أمر الدفاع عن صنعاء نفسها إلى أفراد المقاومة الشعبية. وبعد شهر رمضان الكريم بدأت المعارك الدائرة حول صنعاء تزيد حدة، وأطل عام ١٩٦٨م والصراع على أشده، وأغار الملكيون على مصنع الغزل والنسيج لكنهم لم ينجحوا حيث تم طردهم، وظلت الطرق الرئيسية التي تخرج من صنعاء مغلقة، وخلال شهر يناير قامت القوات الجمهورية بمحاولة لكسر الطوق الذي فرض عليهم، كانت أولها تلك المعارك الضارية التي استمر نازها في الأسبوع الأول من شهر يناير ١٩٦٨م، فقد تحركت قوات عسكرية نظامية تدعمها قوات المقاومة الشعبية وبعض من رجال القبائل المواليين للحكومة بصنعاء في شكل غير منظم، وذلك لغرض تأمين الطريق المؤدي إلى تعز فنصب الملكيون كمائن في الطريق مما أدى إلى مصرع أكثر من (ثلاثة آلاف شخص من الجانبين) وكان القتال ضارياً وأبدى المدافعون عن الجمهورية بطولية عظيمة.

وفي التاسع من يناير وجه الفريق حسن العمري نداء إلى كل الضباط الذين كانوا متمردين على الثورة بالعودة إلى وحداتهم وتم العفو عنهم، وضرب صفحاً عن أخطائهم، ورغم استحكام الحصار إلا أن المدافعين كانوا قادرين على اختراقه، وكانت مدينة صنعاء قادرة على إطعام نفسها أساساً من خلال المزارع والحقول والبساتين المجاورة لمدينة صنعاء، وكانت الإمدادات أيضاً تصل عن طريق الطائرات التي لم يستطع الملكيون منع وصولها^(١)، وأثناء هذا الحصار غادر أعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي صنعاء إلى تعز، وفر كثير من الوزراء وعلى رأسهم وزير الحربية، وأصحاب الرتب الكبيرة من العسكريين، كما غادر أيضاً صنعاء رئيس الجمهورية إلى الحديدة^(٢).

(١) إدجار أوبالانسكي، مرجع سابق، ص ٢٨٨.

(٢) عبد الغني مطهر، يوم ولد اليمن مجله "ذكريات عن ثورة سبتمبر ١٩٦٢م"، القاهرة، دار الباز للطباعة والنشر، ١٩٨٤م، ص ١٩٤م.

وأيقن الأمير (محمد بن الحسين) أن مسألة إغراء القبائل بنهب صنعاء لم تكن ممكنة، لأن المسألة اختلفت عن عام ١٩٤٨م، وبالتالي سوف يواجهون مقاومة عنيفة من المقاومة الشعبية، ولم يكن في وسع الأمير محمد بن الحسين توفير المال والسلاح اللازم من أجل إغراء القبائل لشن هجوم على صنعاء حيث بدأ رجال القبائل يتسوعبون الدرس وأن الدفاع من أجل مجموعة غير مقبولة شعبياً، أصبح أمراً غير مجدٍ وغير مقبول، فبدأوا يتسربون إلى منازلهم عائدين إلى قراهم آملين بحياة جديدة غير التي ألفوها بالأمس، من ثم تضاعلت أعداد الخصم للجمهوريين.

وحتى أواخر شهر يناير ١٩٦٨م كان عدد الطائرات التي وصلت إلى اليمن حوالي ثلاثين طائرة، ومعظم من يقودها طيارون يمنيون ممن كانوا يتدربون في الاتحاد السوفييتي مما مكن الفريق العمري أن يرد على القبائل المتحصنة بالجبال وجعلهم ينسحبون إلى أماكن حصينة أخرى، وقد كان لجهة التحرير القومية دور كبير في الدفاع عن صنعاء، حيث وصلت قوات منهم يزيدون على ستمائة مقاتل، وفي مدينة الحديدة أعد جيش من الشباب تم تدريبهم في الحديدة، وضم الكثير من العريات المدرعة، والمدفعية، وشق هذا الطابور طريقة عبر خط الحديدة - صنعاء تحت غطاء جوي، وخاض معركة من أشرس معارك الحصار على مشارف المدينة، ونجح في تحطيم طوق الحصار الذي صنعه الملكيون وكان ذلك الاختراق في الثامن من فبراير ١٩٦٨م ليضع بذلك حداً ونهاية لحصار صنعاء الذي استمر سبعين يوماً.

وكان من أبرز تلك المتغيرات التي وقعت هو ما قام به (قاسم منصور) في شهر أكتوبر الذي استطاع أن يقنع القبائل الموالية للملكية بتغيير ولائها للجمهورية، وانسحب معه كثير من القادة العسكريين الملكيين، ودخل صنعاء مستسلماً ومناصباً للثورة اليمنية، وكان يشكل أخطر جناح عسكري للقوات الملكية وباستسلامه كانت النهاية.

وبحلول نهاية عام ١٩٦٨م ترك العاملون الأجانب من عرب وأوربيين في المعسكر الملكي مواقعهم وغادروا إلى أوطانهم حاملين معهم خسائرهم وهزائهم^(١). وعاد

(١) إدجار أوبالانسي، مرجع سابق، ص ٢٩٧.

الملكيون إلى مواقعهم على الحدود السعودية اليمنية يحاسبون أنفسهم، وكل مجموعة تسقط هزائمها على الأخرى، ووقع الإمام (البدر) في خلاف مع الأمير محمد بن الحسين الذي كان يقدم نفسه نائباً للإمام، وكسب البدر الصراع لصالحه، وفي مارس ١٩٦٩م استقال الأمير محمد بن الحسين من عضوية (المجلس الإمامي) وتخلّى عن القضية الملكية، وسرعان ما تساقطت دعائم دولة المنفى، وانتهت آمالهم.

وفي الخامس والعشرين من شهر يوليو تم اغتيال الأمير عبد الله بن الحسين أقوى الأمراء الملكيين الباقين في اليمن في مدينة (صعدة) مما ساعد الفريق العمري على إرسال قوة عسكرية لاحتلال صعدة، وفي الثالث من سبتمبر ١٩٦٨م توقف القتال^(١).

أساسة أغسطس عام ١٩٦٨م

لقد حقق الفريق العمري قدراً من المسؤولية الوطنية التي تحملها في خضم المعارك الملحمية بين القوى التقليدية الممثلة بالإمام البدر، وأحلافه من القبائل، والقوى التقدمية الوطنية التي ناضلت من أجل اليمن الجديد، يمن الثورة، وقد كانت الظروف تقتضي وجود عناصر وطنية مخلصه أثناء حصار صنعاء، فاخترت القيادة العليا العقيد علي سيف الخولاني لمنصب رئاسة هيئة الأركان، لكنه رفض خوفاً من تحمل المسؤولية التاريخية فيما لو سقطت صنعاء بيد القوات الإمامية، وكان في القاهرة، كذلك رفض المقدم حمود بيدر، والمقدم حسين المسوري، والذين رفضوا تولي المناصب القيادية في الجيش على الرغم من أن المقدم حمود بيدر من أعضاء قيادة حركة الخامس من نوفمبر ١٩٦٧م، حيث توجهوا إلى القاهرة ومعهم العقيد عبد الله الضبي محافظ الحديدة.

وأعتقد أن عدم تحمل المسؤولية في ظل تلك الظروف مسألة تدخل تحت بند المسألة التاريخية تجاه الدفاع من أجل الثورة، وضد أعداء الثورة، ولم يكن أمام القيادة العليا في الدولة إلا البحث عن ضباط صغار مغامرين فأسندت رئاسة هيئة

(١) نفس المصدر، ص ٢٩٨.

الأركان إلى الرائد عبد الرقيب عبد الوهاب بالإضافة إلى منصب قائد قوات الصاعقة، وأسندت قيادة المدفعية إلى الرائد علي مثنى جبران، وأسندت قيادة الصواريخ إلى الملازم غازي علي عبده، وأسندت قيادة قوات المشاة إلى الرائد محمد صالح فرحان، التف هؤلاء مع المقاومة الشعبية إلى جانب الكثير من مشايخ القبائل، أمثال مطيع دماج، وأمين أبو رأس، وأحمد عبدريه العواضي، وعبد الخالق الطلوع، وعبد الله بن حسين الأحمر والذين كان لهم دور نضالي كبير في سبيل الدفاع عن صنعاء والثورة^(١).

وبعد استتباب الأمن وفض الاشتباك وسيطرة السلطة على معظم أراضي الجمهورية بدأت تصفية الحسابات بين القادة العسكريين الكبار، والذين اختفى دورهم أثناء الهجوم على صنعاء وحصارها، وبين العسكريين الصغار الذين تحملوا المسؤولية التاريخية بجدارة أثناء الحصار. وتتحمل قيادة الخامس من نوفمبر المسؤولية التاريخية للحركة الطائفية التي ولدت معها، وترعرعت في ظلها وبدأت مأساة "أغسطس" بتحريك الضغائن على القادة العسكريين الذين كان لهم دور تاريخي في الدفاع على صنعاء، باعتبار أنهم من أبناء المناطق الشافعية وبرز مفهوم طائفي على أن الشوافع يريدون الاستيلاء على السلطة واصطلحت كلمة "لغلي" للتقويض من أصحاب المذهب الشافعي.

ويفسر الدكتور الشيعيني مفهوم الطائفية بأنها ليست جديدة على اليمن، فقد كان نظام الطوائف قائماً قبل الإسلام، حيث كانت السلطة الحاكمة التي تستولي على مقاليد الحكم تتمتع بسلطان معنوي ومادي مطلق تستمد من طائفة النبلاء، وطائفة رجال الدين الذين كان من مهام عملهم مراقبة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبعد دخول الإسلام إلى اليمن ظل التسلسل الاجتماعي قائماً إلا أن الإسلام أذاب الكثير من الفروق من خلال أنظمتها في التملك والاستثمار.

وأثناء الصراع بين أهل السنة والشيعة في العالم الإسلامي انعكس ذلك على اليمن، لأن اليمن ينقسم إلى طائفتين طائفة سنية شافعية، وطائفة زيدية شيعية،

(١) عبد الغني مطهر، مرجع سابق، ص ١٩١.

وهي المتمتعة بجميع الامتيازات ويقدر ازدياد نفوذ الطائفة الزيدية بقدر ما كانت سلطتهم تتسع في البلاد، وكانت الطائفية تنمو ويقوى نفوذها من خلال الخلافات بين المذهبين الزيدي والشافعي، وكان الإمام يستغل هذا الصراع، من أجل بقائه في السلطة^(١).

وزرعت الفتنة في أرض خصبة خاصة بعد دحر القوات الإمامية التي كانت على مشارف صنعاء، وكان هؤلاء الموثورون والذين كانوا يرددون كلمات منها الزيدية في خطر، الشوافع المسيطرون على القوات المسلحة، وانضم الفريق العمري للأسف إلى هؤلاء الداعين إلى تصفية القيادات الشافعية، وقد كرس العقيد علي سيف الخولاني كل جهده لإفراز النعرة الطائفية ذات البعد الشكلي الإيديولوجي المغلف بالقول إن هؤلاء الضباط يساريون وعقبة كأداء أمام إجراءات الصلح مع المملكة السعودية، بالتالي جرى العمل على التخطيط للقيام بعمل اغتالات لهؤلاء العسكريين القادة الصغار، حيث تم اغتيال الرائد الوحش قائد المظلات أحد رجال السبعين يوماً، واغتيال الرائد عبد الرقيب عبد الوهاب رئيس هيئة الأركان وقائد قوات الصاعقة، وألقي القبض على الرائد مثنى جبران قائد سلاح المدفعية وأودع السجن ولم يتم الإفراج عنه إلا في عهد الرئيس الحمدي، وتم اغتيال الرائد محمد صالح فرحان قائد سلاح المشاة، ودارت معارك في شوارع العاصمة كان أغلب ضحاياها هم قوات المقاومة الشعبية، أما الرائد حمود ناجي نائب قائد المظلات فإنه استطاع أن ينجو بنفسه بالفرار إلى جنوب اليمن مع عسكريين آخرين^(٢).

(١) د. محمد مصطفى الشعيبي، اليمن الدولة والمجتمع، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥م، ص ٢٥١.

(٢) عبد الغني مطهر، مرجع سابق، ص ١٩٢.

إنفrazاته المنطس بين الشمال والجنوب

كان من أبرز نتائج الحرب الأهلية، وحصار صنعاء هي تصفية المتطرفين من الجناح العسكري، وبعض المدنيين والذين فروا إلى اليمن الجنوبي من العسكريين انعكست أدوارهم الوطنية إلى أعمال تخريبية في حق وطنهم في اليمن، فشكّلوا جبهات منظمة تقوم بأعمال الاغتيالات والإرهاب، وإشاعة الفوضى، وتصفية حسابات ذات طابع قبائلي متخلف بالقتل للثأر، وزرع الألغام، وحرب العصابات في المناطق الشمالية، منطلقين من قواعد عسكرية ذات طابع إيديولوجي من الشطر الجنوبي والذي انعكس سلباً على العلاقات السياسية الوحدية بين شطري اليمن، ومن خلال البيان الصادر عن وزارة الخارجية لحكومة صنعاء في الثاني من شهر فبراير ١٩٦٩م الذي تضمن مسألة الوحدة اليمنية، حيث تناول جدية الحكومة في الشمال على إعادة الوحدة، وأنها سلكت كل الطرق من أجل إرضاء حكومة عدن إلا أن النزعة الانفصالية في عدن رفضت كل تلك العروض المقدمة من حكومة صنعاء. وأبرز ما تناوله البيان هو أن الحكومة في صنعاء قدمت اقتراحاً يقضي أن يكون للأمم المتحدة ممثل واحد في شطري اليمن، وأن تكون بعثة الخبراء والتطوير التابعة للأمم المتحدة واحدة، ومن أجل التخطيط الاقتصادي لليمن الواحد يتم استحضار لجنة اقتصادية من الأمم المتحدة وإنشاء تمثيل دبلوماسي موحد لشطري اليمن، وجهاز دفاع وطني موحد، وإنشاء فرع في عدن للبنك اليمني المركزي بدلاً من أن يظل الاقتصاد هناك حكراً على بيوت أجنبية، والبدء في توحيد المصالح والمؤسسات، وكذلك إقامة مؤتمر وطني يضم ممثلين عن الشطرين، تتبثق عنه حكومة موحدة، ومجلس وطني تشريعي واحد، وقد قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض، وحاولت حكومة عدن خلق معارك جانبية واستفزازات، والالتجاء إلى سياسة التسويف، والمزايدات، حيث قامت بغزو مسورة وقتل المواطنين وهدم البيوت وسلب الأموال، واعتقال المواطنين وسجنهم، كل ذلك من أجل تعميق الانفصالية، وخلق الخلافات، وافتعال المعارك^(١).

(١) الوثائق العربية، ١٩٦٩م، بيروت، الجامعة الأمريكية، ص ٩٩-١٠٠.

هذا البيان الملتهب بتحريك المشاعر الحدودية في ظاهره والذي تناول حكومة عدن باللوم ورفض تلك الاقتراحات، ومسألة الرفض تبدو منطقية على اعتبار أن الطرح لم يمر عبر قنوات رسمية وشعبية، وإجراء حوار بين جميع الفئات والقوى الوطنية وعدم تجاهل تلك القوى السياسية الموجودة في الساحة اليمنية، وإذا كانت تلك الاقتراحات قد قامت على شكل ورقة عمل، فهي كانت بحاجة إلى دراسة مشتركة، وتناول جميع الآراء، وليس مسألة ضم دولة لها كيانها السياسي على المستوى الإقليمي والدولي. ويتم طرح خواطر وحدوية ذات نزعة عاطفية ويكون القبول بسهولة دون الأخذ بالاعتبارات الدولية التي لها دور مباشر في مسألة الوحدة اليمنية.

وفي العاشر من شهر أبريل ١٩٦٩م أكد البيان الوزاري لحكومة الفريق حسن العمري في صنعاء على أن قضية إعادة الوحدة بين شطري اليمن اتجهت نحو إعادة النظر في تغيير الدستور في الشمال والذي منح السلطة التشريعية مراقبة الحكومة وتسييرها، وأن هذا المنطلق الديمقراطي أقلق الجنوبيين، وانهالوا على التجربة الديمقراطية في الشمال بالتجريح والتشويه، وحسب توجيهات رئيس المجلس الجمهوري بمنح "أثني عشر مقعداً" في المجلس الوطني (البرلمان) لممثلي جميع المواطنين في جنوب اليمن، ويتم ذلك عبر عقد مؤتمر وطني لجميع القوى الوطنية في الجنوب، وأن حكومته دعت إلى قيام لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني، ليتم الاتفاق على اختيار الطريقة المثلى لمن يمثل الجنوبيين في المجلس الوطني الذي من حقه انتخاب السلطة السياسية العليا في "جمهورية اليمن الموحد" ولا يعتبر ذلك إساءة لوطني يؤمن بوحدة اليمن، ويؤمن بحق الشعب في تقرير مصيره، واختيار حكامه^(١). ولا يختلف هذا البيان كثيراً عن لهجة بيان وزارة الخارجية، فقد يكاد يكون الطرح واحداً، لكن السؤال هل من المنطق تحديد مقاعد تعد باثني عشر مقعداً لدولة لها كيانها وسيادتها وذاتيتها الأيديولوجية، ألم يكن من بعد النظر للمسألة طرح أيديولوجية موحدة لسياسة الدولة الموحدة في إطار دستور موحد ينظم

(١) الوثائق العربية، مصدر سابق، ص ٣٢٥-٣٢٨.

العلاقات السياسية الداخلية والخارجية. ثم يعد وضع الهيكل السياسي الموحد وتحديد المقاعد بحسب التوزيع السكاني لكل أبناء الجمهورية، فرفض هذه الفكرة كان وارداً بالضرورة لكونها اقتراحات من طرف واحد، فالحوار الوطني والذي لجأت إليه اليمن فيما بعد كان الأصوب والأقرب للتقريب بين وجهات النظر المختلفة.

وفي الفترة ما بين الخامس والعشرين والسادس العشرين من شهر نوفمبر ١٩٧٠م التقى رئيسا الشطرين في مدينة "تعز" واتفق الطرفان على البدء في اتخاذ إجراءات وحدوية على شكل اتحاد فيدرالي يجمع بين الدولتين إلا أن مظاهر التوتر عادت من جديد.

المصالحة بين الملكيين والجمهوريين

أدلى رئيس المجلس الجمهوري ببيان حول أعمال مؤتمر القمة العربي الخامس في الخامس والعشرين من ديسمبر ١٩٦٩م ناشد فيه المؤتمرين العرب العمل على إيقاف الأعمال العدوانية العسكرية التي تقوم بها المملكة العربية السعودية تجاه اليمن بتجنيد عصابات تخريب وتسليحها بالأسلحة الخفيفة والثقيلة والألغام والمتفجرات من أجل إشاعة الدمار والخراب في أطراف اليمن، وقد حرصت اليمن على تقبل الحاح الأشقاء المشاركين في المؤتمر على عدم إثارة القضية حرصاً على استمرار مشاركة الوفد السعودي في أعمال المؤتمر، بعد أن هدد الملك فيصل بالانسحاب إذا ما تعرض المؤتمر لبحث العدوان السعودي على اليمن حتى لا تتحمل اليمن مسؤولية إفشال المؤتمر، وإتاحة الفرصة لدولة من دول الدعم، لأن تتخلى عن التزاماتها تجاه المعركة العربية الكبرى، لذلك قررت الحكومة اليمنية الانسحاب الجزئي وذلك بامتناع الرئيس الإرياني عن المشاركة في أعمال المؤتمر، وأشار في ختام البيان أن العرب قد هانت عليهم دماء اليمنيين التي تسفك بالأسلحة والأموال السعودية لأن

اليمن لا تملك ما ييسر لها إثارة المتاعب للآخرين. وأخيراً ختم الإيراني بيانه بالقول: "إن مصائر الشعوب لا تستجدي من أحد ولكنها تصنع بأيدي أبنائها وحدهم"^(١). وعندما عقد المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في جدة في الفترة ما بين الثالث والعشرين والسادس والعشرين من مارس ١٩٧٠م عقد لقاء أخوي في ختام المؤتمر بين الوفد اليمني برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وبين الملكيين وذلك من أجل إنهاء الحرب الأهلية في اليمن، وتم الاتفاق بين الجانبين على أن يتولى الملكيون عدداً من المناصب الرئيسية في الأجهزة الحكومية والتشريعية والرئاسية وأن لا يسمح للإمام (محمد البدر) وجميع أفراد أسرته بالعودة إلى اليمن^(٢).

وفي الرابع والعشرين من شهر يوليو ١٩٧٠م أصدرت المملكة العربية السعودية بياناً يقضي بالاعتراف بالجمهورية العربية اليمنية^(٣). وفي الحادي والعشرين إلى السابع والعشرين من شهر يوليو ١٩٧٠م قام وفد رسمي عالي المستوى بزيارة المملكة العربية السعودية، وتباحث الجانبان السعودي واليمني مجال مستقبل العلاقات بين البلدين، واتفق الجانبان على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة سفارة، وتبادل الوفود الاقتصادية والتجارية، والثقافية بينهما على مختلف المستويات لعقد اتفاقيات ثنائية في جميع الميادين^(٤).

وخلال زيارة السيد محسن العيني رئيس الوزراء اليمني للمملكة العربية السعودية أجاب على أسئلة الصحفيين، ونشرت في (أخبار العالم الإسلامي - مكة المكرمة - ١٩٧٠/٨/٣م) جاء فيه رداً على سؤال حول نقاط الاتفاق بين الإخوة اليمنيين حيث أجاب أنه لم تكن هناك مسألة اتفاقيات أو معاهدات لأن الاتفاق تم على بدء صفحة جديدة ونسيان الماضي، وإفساح المجال لجميع أبناء اليمن، ولهذا

(١) الوثائق العربية، مصدر سابق، ص ٧٧٦-٧٧٧.

(٢) د. بطرس بطرس غالي، جامعة الدول العربية وتسوية المنازعات المحلية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٧م، ص ١٢٨.

(٣) الوثائق العربية، مجلد (١٩٧٠م) بيروت، الجامعة الأمريكية ص ٥٠٨.

(٤) الوثائق العربية، مجلد (١٩٧٠م)، مصدر سابق، ص ٥٤٢، ٥٤٣.

سكتت طبول الحرب، وتم الاتفاق على مبدأ المشاركة في الحكم^(١)، وبموجب هذا الاتفاق عين عضو من الملكيين في مجلس الرئاسة ومنح أربعة أعضاء مناصب وزارية في الحكومة، وتم إدخال اثني عشر عضواً في مجلس الشورى، وبهذا الاتفاق انتهت الحرب الأهلية، وبدأ الاستقرار بشكل نسبي^(٢).

(١) الوثائق العربية، مجلد (١٩٧٠م)، مصدر سابق، ص ٥٤٣، ٥٤٢.

(٢) د. محمد إبراهيم الخلوة، مصدر سابق، ص ١٦٢ "انظر أيضاً: أحمد الرحومي وآخرون، أسرار ووثائق الثورة اليمنية، بيروت: دار العودة ١٩٧٨م.